العرب
الإثنين 2021/09/27
السنة 44 العدد 12192

التواصل مع الفلسطينيين يمنح إسرائيل فرصة أفضل لتطبيع علاقاتها مع العرب

محادثات السلام ستمهّد الطريق لاتفاقات تطبيع جديدة

يُرجح محللون مختصون في النزاع الفلسطيني - الإسرائيلي ومراكز الدراسات، أن يكون للعلاقات بين السلطتين الإسرائيلية والفلسطينية في الفترة المقبلة دور كبير في توسيع اتفاقات التطبيع الموقعة بين إسرائيل وعدد من الدول العربية، في المقابل، قد تؤدي التوترات إلى إبعاد دول عربية، تقف قاب قوسين أو أدنى من تطبيع العلاقات، وتشعل صراعا كبيرا في المنطقة، لا يرغب أي طرف في وقوعه.

بايدن لن يقدم حوافز لاتفاقات تطبيع جديدة

واشنطن - تتعرض إسرائيل لضغوط دولية للانخراط في عملية سلام جديدة مع الفلسطينيين يمكن أن تسهم في التطبيع مع دول الخليج العربي مثل قطر والمملكة العربية السعودية وسلطنة عمان.

وأعلنت كل من الولايات المتحدة ومصر والأردن والسلطة الفلسطينية علنا أنها تريد استئناف محادثات السلام، كما أعادت إدارة الرئيس الأميركي جو بايدن التأكيد على التزام البيت الأبيض التقليدي بحل الدولتين بعد الإشارات المتضاربة من الرئيس السابق دونالد ترامب بشأن دولة فلسطينية مستقبلية.

> توتر العلاقات مع الفلسطينيين قد تؤدي إلى اندلاع صراع كبير آخر ودفع دول الخليج العربي بعيدا عن إسرائيل

وعلى الرغم من استبعاد رئيس الوزراء الإسرائيلي نفتالي بينيت لقيام دولة فلسطينية، إلا أنه لم يستبعد محادثات السلام بشكل قاطع. ويتعرض لضغوط داخلية من شركائه في التحالف، مثل وزير الدفاع بيني غانتس ووزير الخارجية يائير لابيد، للنظر في احتمال إجراء محادثات.

وعقدت مصر والأردن والسلطة الفلسطينية محادثات مطلع سبتمبر في مصر لبحث سبل إحياء عملية السلام. وفي 11 سبتمبر، أصبح بينيت أول زعيم إسرائيلي كبير يزور مصر منذ أكثر من عقد، حيث ناقش إمكانية العودة إلى محادثات السلام مع الفلسطينيين.

وفي 29 أغسطس، أجرى غانتس حديثا مباشرا نادرا مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، في أول اتصال إسرائيلي رفيع المستوى مع السلطة منذ سنوات. وعرض غانتس على السلطة الفلسطينية قرضا ميسرا بقيمة 155 مليون دولار للمساعدة في تعزيز ميزانية السلطة، مع سداد القرض على شكل ضرائب تجمعها إسرائيل نيابة عن السلطة، وبالتالي منع تراكم الديون.

ومنذ حرب مايو 2021 في غزة، عادت إسرائيل إلى الأساليب القديمة لمنع اندلاع حرب إقليمية كبرى أخرى في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة.

وتقدم إسرائيل الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية، وتطلق الضرائب للسلطة حتى تتمكن من دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية وتحاول تعزيز اقتصاد المنطقة وميزانية السلطة الفلسطينية للحد من البطالة.

وتقدم في غزة مساعدات مالية قطرية ثابتة ومواد إعادة الإعمار لثني المسلحين عن شن هجمات واسعة النطاق. وبينما كان الجيش الإسرائيلي أسرع في استخدام الضربات الجوية ردا على الاستفزازات مما كان عليه في الماضي، فقد خُطط للضربات بعناية لتجنب تصعيد أكبر. وربط غانتس قوة السلطة الفلسطينية باستراتيجية إسرائيل لعزل حماس، قائلا إنه "كلما كانت السلطة الفلسطينية أقوى ستكون حماس أضعف".

ويقول مركز ستراتفور الأميركي إن وجود حزبين في الحكومة الإسرائيلية يعارضان التوسع الاستيطاني (حزب راعم الإسلامي، وميرتس اليساري) يشكل خطرا سياسيا على البناء الاستيطاني السريع، حيث سيتسبب خروج أي من الطرفين من الائتلاف في انهيار الحكومة.

وفي أغسطس، أجّلت المحكمة العليا الإسرائيلية عمليات إخلاء الفلسطينيين في حيّ الشيخ جرّاح والأحياء المضطربة في القدس الشرقية. وساعدت عمليات الإخلاء هذه في إشعال شرارة الاحتجاجات التي أدت إلى اندلاع صراع مايو في غزة.

كما شهدت الضفة الغربية تصاعدا في المشاعر المعادية لإسرائيل والسلطة الفلسطينية مدفوعة بوفاة ناقد السلطة نزار بنات بعد اعتقال قوات الأمن الفلسطينية له، وانهيار الاقتصاد بسبب القيود المفروضة للحماية من فايروس كورونا المستجد، وإلغاء الانتخابات، وحرب غزة. وقد أثر ذلك على استعداد إسرائيل لتقديم مساعدات اقتصادية للسلطة الفلسطينية.

وفي أحدث دلالات على تصاعد منسوب التوتر بين الطرفين، حذّرت الرئاسة الفلسطينية الأحد من أن استمرار إعدامات إسرائيل بحق الفلسطينيين سيؤدي لانفجار الأوضاع والمزيد من التوتر وعدم الاستقرار، وذلك تعليقا على مقتل أربعة فلسطينيين خلال تنفيذ الجيش الإسرائيلي عمليات اعتقال في الضفة الغربية.

ويوضح مركز ستراتفور للدراسات والأبحاث الجيوسياسية الاستراتيجية، أنه إذا انخرطت إسرائيل في محادثات سلام مع الفلسطينيين فسوف تعزز دعمها لتطبيع العلاقات مع دول عربية مثل المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر. ولكن إذا لم تحدث محادثات السلام، فقد تؤدي التوترات مع الفلسطينيين إلى اندلاع صراع كبير آخر ودفع دول الخليج العربي هذه بعيدا.

ويضغط مواطنو دول الخليج العربي على حكوماتهم ضد التطبيع مع إسرائيل لأسباب أهمها علاقات إسرائيل الضعيفة مع الفلسطينيين.

ويدعم العديد من مواطني دول الخليج العربي عملية تشبه مبادرة السلام العربية لسنة 2002 التي قدمت اعترافا كاملا بإسرائيل عبر العالم العربي مقابل دولة فلسطينية.

وفي حين أن قيام دولة فلسطينية لا يزال غير محتمل، سيتفاعل مواطنو دول الخليج بشكل إيجابي مع محادثات السلام التي تزيد من حقوق الفلسطينيين. ولكن بالنظر إلى أن الأحزاب المناهضة للدولة الفلسطينية تنتمي إلى الحكومة الإسرائيلية، بما في ذلك حزب رئيس الوزراء، فقد تعطل إسرائيل لأسباب سياسية داخلية محادثات السلام. وإذا تُرك الفلسطينيون في مأزق دبلوماسي وسياسي، فستتفاقم التوترات حتما، مما يؤدي إلى حرب أخرى سيتفاعل معها عرب الخليج سلبا، مع تجميد التحركات نحو التطبيع.

ويستمر بناء العلاقات السرية بين المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان وقطر من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، لكن الرأي العام في هذه الدول العربية لا يزال صريحا ضد المزيد من التطبيع مع إسرائيل.

وبينما كان الرأي العام معارضا بشكل عام للتطبيع أيضا، دفعت الحوافز التي قدمتها إدارة دونالد ترامب، مثل الموافقة على بيع طائرة إف – 35 المتقدمة للإمارات، بدول عربية إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل.

ومن غير المرجح أن يقدم الرئيس الأميركي جو بايدن حوافز جديدة للتطبيع نظرا لأن قاعدته السياسية تعدّ أكثر انتقادا لسياسات إسرائيل الفلسطينية من قاعدة ترامب.

اللاجئون يحسّون بانقلاب الأتراك عليهم

أنقرة - شهدت مدن تركية خلال الأسابيع الماضية موجة عنف تجاه اللاجئين السوريين، مع ازدياد المشاعر المعادية لهم في تركيا، ورغم أن أنقرة رحبت باللاجئين الفارين من الصراع الطويل في سوريا المجاورة بأذرع مفتوحة، إلا أن المواقف العدائية ضدهم ازدادت قسوة بالتدريج مع تضخم عدد الوافدين الجدد.

وتقترب المشاعر المعادية للمهاجرين الآن من نقطة الغليان، تغذيها المشكلات الاقتصادية في تركيا، حيث حوّل العديد من الأتراك إحباطهم تجاه ما يقرب من 5 ملايين مقيم أجنبي في البلاد، ولاسيما 3.7 مليون شخص فروا من الحرب الأهلية في سوريا، مع ارتفاع معدلات البطالة والارتفاع الهائل في أسعار المواد الغذائية والإسكان.

وتعتقد فاطمة الزهراء شون أن الجيران هاجموها هي وابنها في مسكنها في إسطنبول لأنها سورية.

وواجهت اللاجئة البالغة من العمر 32 عاما من حلب في مطلع سبتمبر امرأة تركية سألتها عما تفعله في "بلدنا". أجابت شون، "من أنت لتقولي لي هذا؟" وتصاعد الموقف بسرعة.

وتذكرت أن رجلا خرج من شقة المرأة التركية وهدد بقطع شون وعائلتها "إلى أشلاء". وانضمت جارة أخرى إلى الصدام وهي تصرخ وتضرب شون. ثم دفعتها المجموعة إلى أسفل درج. وقالت شون إن ابنها عمرو البالغ من العمر 10 سنوات، تعرض للضرب أيضا عندما حاول التدخل. ولا تشك في أن العنصرية هي الدافع وراء العدوان.

عنصرية متفاقمة تجاه السوريين

واندلعت أعمال عنف في العاصمة التركية أنقرة في أغسطس، حيث خرّب حشد غاضب الأعمال والمنازل السورية ردّا على حادث طعن قُتل فيه مراهق تركي.

ووصف سليم سازاك، الباحث الزائر المتخصص في الشؤون الأمنية الدولية بجامعة بيلكنت في أنقرة ومستشار المسؤولين من "حزب الخير" المعارض، وصول العديد من اللاجئين بأنه استيعاب "دولة أجنبية تختلف عرقيا وثقافيا ولغويا... اعتقد الجميع أن الأمر سيكون مؤقتا، لكن الشعب التركي أدرك في الآونة الأخيرة أن هؤلاء الناس لن يعودوا. لقد فهم الأتراك مؤخرا فقط أنه يتعين عليهم أن يصبحوا جيرانا ومنافسين اقتصاديين وزملاء مع هذه المجموعة من السكان الأجانب".

وأقر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فيليبو غراندي، في زيارة حديثة إلى تركيا، بأن ارتفاع عدد اللاجئين قد خلق توترات اجتماعية، لاسيما في مدن البلاد الكبرى. وحث "الدول المانحة والمنظمات الدولية على بذل المزيد من الجهد لمساعدة تركيا".

وعزز احتمال حدوث تدفق جديد للاجئين في أعقاب استيلاء طالبان على أفغانستان الاستياء العام. وأثارت مقاطع الفيديو يُزعم أنها تُظهر شبانا أفغانا يُهرّبون إلى تركيا من إيران غضبا عاما وأدت إلى دعوات للحكومة لحماية حدود البلاد. وتقول الحكومة إن هناك حوالي 300 ألف أفغاني في تركيا، يأمل بعضهم في مواصلة رحلاتهم للوصول إلى أوروبا.

واعترف الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، الذي دافع منذ فترة طويلة عن سياسة الباب المفتوح تجاه اللاجئين، مؤخرا "بقلق" الجمهور وتعهد بعدم السماح للبلاد بأن تصبح "مستودعا" للاجئين. وأرسلت حكومة أردوغان جنودا إلى حدود تركيا الشرقية التي تجمعها بإيران لوقف التدفق المتوقع للأفغان وتسريع بناء جدار حدودي.

وتتوقع الكاتبتان سوزان فرايزر وعائشة وايتينغ في تقرير لوكالة الأسوشيتد برس أن تصبح الهجرة موضوعا رئيسيا في الحملة الانتخابية على الرغم من أن الانتخابات العامة المقبلة في تركيا ما زالت على بعد عامين. وتعهد كل من حزب المعارضة الرئيسي في تركيا، حزب الشعب الجمهوري، وحزب الخير القومي بالعمل على تهيئة الظروف التي من شأنها أن تسمح بعودة اللاجئين السوريين.

وفي أعقاب أعمال العنف المناهضة للسوريين في منطقة ألتنداغ في أنقرة الشهر الماضي، زار أوميت أوزداغ السياسي اليميني الذي شكل مؤخرا حزبه الخاص المناهض للهجرة، المنطقة وهو يحمل حقيبة فارغة ويقول إن الوقت قد حان ليبدأ اللاجئون حزم أمتعتهم. واندلعت أعمال الشغب في 11 أغسطس، بعد يوم من مقتل مراهق تركي طعنا في قتال مع مجموعة من الشباب السوريين. وتظاهر المئات من الأشخاص وهم يرددون شعارات مناهضة للمهاجرين وخربوا متاجر يديرها سوريون ورشقوا منازل اللاجئين بالحجارة.

> المشاعر المعادية للمهاجرين تقترب الآن من نقطة الغليان تغذيها المشكلات الاقتصادية المتفاقمة في تركيا

وقالت امرأة سورية تبلغ من العمر 30 عاما وهي أم لأربعة أطفال، طلبت عدم ذكر اسمها خوفا من الانتقام، إن عائلتها حبست نفسها في الحمام عندما صعد أحد المهاجمين إلى الشرفة وحاول فتح الباب بالقوة. وأشارت المرأة إلى أن الحادثة أصابت ابنتها البالغة من العمر 5 سنوات بصدمة وأن الفتاة تعاني من صعوبة في النوم ليلا.

ولا تزال بعض المتاجر في المنطقة مغلقة، ولا تزال آثار الاضطرابات ظاهرة على مصاريعها المعدنية المنبعجة. ونشرت الشرطة عدة سيارات وخراطيم مياه في الشوارع لمنع تكرار الاضطرابات. وغالبا ما يُتهم السوريون بالفشل في الاندماج في تركيا، التي تجمعها علاقة معقدة بالعالم العربي منذ أيام الإمبراطورية العثمانية. وفي حين أن أغلبية المواطنين فيها مسلمون مثل سكان الدول العربية المجاورة، يتتبع الأتراك أصولهم إلى المحاربين الرحل من آسيا الوسطى وينتمون إلى مجموعة لغوية مختلفة عن العربية.

ويريد كريم باشا أوغلو وهو صاحب محل حلويات في إسطنبول، عودة السوريين إلى بلدهم، وهو منزعج من وجود لافتات مكتوبة باللغة العربية بدلا من التركية في بعض المتاجر في الشارع. واعتبر مجيء الأفغان صعبا للغاية بالنسبة للأتراك.

وقال وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو هذا الشهر إن تركيا تعمل مع وكالة اللاجئين التابعة للأمم المتحدة لإعادة السوريين إلى وطنهم بأمان.

وبينما استقر الوضع الأمني في أجزاء كثيرة من سوريا بعد عقد من الحرب، لا تزال التقارير تؤكد تواصل التجنيد الإجباري والاعتقالات العشوائية والاختفاء القسري. وخلال الشهر الحالي، قالت منظمة العفو الدولية إن بعض اللاجئين السوريين الذين عادوا إلى ديارهم تعرضوا للاعتقال والاختفاء والتعذيب على أيدي قوات الأمن السورية، مما يثبت عدم أمن العودة إلى أي جزء من البلاد.

ويبدو أن تركيا هي الأخرى لم تعد ملاذا آمنا للاجئين، شأنها شأن سوريا التي لا يستطيعون العودة إليها.